



رئيس الحركة الشعبية الوطنية سعود الحجيلان

أكد أنها تطرح أفكاراً تطويرية لتحقيق المصلحة العامة وفتح بوابات الرقي الاقتصادي لتكون الكويت في المقدمة.. وشعارها الأفعال لا الأقوال

سعود الحجيلان لـ «الأنباء»: الحركة الشعبية الوطنية مدافع غير ربحي عن حقوق المواطنين والوافدين

اجري اللقاء: محمد راتب

من رحم الشعب ولدت لتكون منبرهم وصوتهم المسموع. فعلى مدار عامين متتاليين قدمت الحركة الشعبية الوطنية إنجازات عديدة واقتراحات كثيرة لتطوير التنمية المحلية وتحسين العلاقات الخارجية ونصرة المستضعفين في الأرض وعدم السماح بتفجيرات الفساد ونشر العدالة والسلام المجتمعي. رئيس الحركة الشعبية الوطنية سعود الحجيلان أكد في لقاء خاص لـ «الأنباء» أن الحركة ماضية في سياساتها التطويرية والنفعية لجميع المواطنين والمقيمين. مشيراً إلى أنه سيتم قريباً تقديم مشروع مستشفى سلوى صباح الأحمد وطرح دورة طلبة الكويت الكروية. بالإضافة إلى السعي الحثيث لإقرار قانون تنظيم العمل النقابي الذي حرصت الحركة على وضعه على يد مستشارين متخصصين في هذا المجال. وزاد أن الحركة كانت أول من طرح مشروعاً لإنشاء هيئة غير ربحية لاستقدام العمالة المنزلية. وطالبت وزارة الداخلية بعدم تسفير السوريين المنتهية إقاماتهم أو جوازات سفرهم. بالإضافة إلى تقديمها لمشروعات المدينة الصحية وجزر الكويت ومدينة الكوت. محاور عديدة تحدثت عنها الحجيلان خلال هذا اللقاء. فإلى التفاصيل:

لا بد من وفتة جادة مع الشعب السوري ومجاعة مضاي والمعضمية والغبطة الشرقية التي يموت أبناؤها جوعاً، فإماداً تقدم نحن؟ لا قدرة إلا مطالبة الحكومات بالضغط والدفاع عن هؤلاء، فليس مقبولاً أن يستمر هذا التزييف، ونذكر الجميع بأن الله فوق كل ظالم.

أنتم حركة شعبية وطنية تكفون بالمطالبات وتوجيه البوصلة نحو المسار الصحيح، ما أبرز العراقيل التي تواجه تحركاتكم؟

● منذ أن تأسست الحركة الشعبية الوطنية قبل عامين قامت المعارضة بوضع العراقيل في وجهنا، وكان من الممول منهم أن يفقوا معنا ويستمتعوا إلينا، الاستماع لأرائنا.

نحن نفخر باننا ولدنا من رحم الشعب لا التيارات السياسية فنحن مستنقلون، وقائدنا هو صاحب السمو الأمير وحكومتنا بتأسيسها سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك فنحن نقدم النصح والانتقادات.

● أجهتنا كثير من العراقيل خلال زيارتنا للدواوين وحضورنا المناسبات، وقد اجتزناها جميعها لأن هدفنا نبيل وإصلاحي حقيقي، ففعالنا تسبق أقوالنا.

لائحة كاملة

يتم البعض الحركات الناشئة والأحزاب بأنها سلم فقط للشهرة والوصول لمجلسي الأمة والبيدي، ما ركم على مثل هذه الأقاويل؟

● هذا غير صحيح، من يريد الشهرة فالأبواب مفتوحة، ومجلس الأمة والبيدي والنقابات وغيرها حق مشروع للجميع، ومنه من يقوم باصلاحيات فلا مانع وأمامه من المشاركة في العملية السياسية فهو أحق من غيره، فالحق مكفول دستورياً.

هل هناك إمكانية للانتساب إلى الحركة الشعبية الوطنية، وإذا كان الأمر متاحاً فما السبيل إلى ذلك؟

● لدينا مجلس إدارة ونظام أساسي وأهداف ومبادئ، وكل يستطيع الدخول إلى موقعنا، بالإضافة على اللائحة الكاملة، نحن منهجنا مهني مؤسسي صحيح، واثمنا من الحكومة الرشيدة أن تشكل لجنة ذات رؤساء الأحزاب لتقديم الاقتراحات والتعرف على جدول أعمالهم والبرامج لديهم، فمن ليس لديه برنامجاً فعلياً وضع خطوط كثيرة تحت توجيهاته وأهدافه.

هل من اقتراحات جديدة تود طرحها؟

● نقتراح تأسيس دورة للأندية الطلابية في كرة القدم لتكريس الفكر والشأن الرياضي في البلاد، بحيث يتم تنظيم مباريات بين جميع المدارس في الكويت في المحافظة نفسها برعاية وزير التربية، وفي نهاية كل عام بعد انتهاء الامتحانات يتم إطلاق الدورة الكبرى للطلبة للفرز بكأس الدوري لطلبة الكويت.

مستشفى مصغر مجهز بتجهيزات حديثة تقي بعدد السكان، هل ستبقى لدينا مشكلة صحية؟

التقارير تقول إن بعض من يموت في بعض غرف العناية المركزة ليس بسبب المرض وإنما بسبب الجرائم الموجودة في المستشفى وهذا ليس كلامي وإنما كلام المتخصصين، ولذلك نتمنى دفع عجلة التنمية فعلياً وبصوت فحنح لا نريد أقوالاً وإنما أفعالاً ومصادقية.

مشروع تطويري

نشأ إلى علمنا أن لديكم مشروعاً متكامل عبارة عن مستشفى باسم سلوى صباح الأحمد، فمتى سيتم الانتهاء من هذا المشروع وما الجهات المستفيدة منه؟

● نحن في الحركة الشعبية بادرننا بمشروع سلوى صباح الأحمد وهو مشروع هندسي جبار تطويري لدفع عجلة التنمية، وأطلقنا على المستشفى اسم الرحلة الشبخة سلوى صباح الأحمد حيث تمت كتابة اسمها من الأعلى ومن الجوانب أيضاً.

نتمنى أن يتم إنشاء المشفى في القرب العاجل فهو مميز جداً، كما لا يمكن أن ننسى الرحلة ابنة أمير الإنسانية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، ويشرفنا أن نقدم هذا المشروع الهندسي المتكامل للديوان الأميري.

هل لديكم خطة لإنهاء الانزيمات؟

● نعم، لدينا خطة لإنهاء أزمة الانزيمات المروية وخصوصاً ما يتعلق بأوقات الدوام والذروة وستقوم الحركة الشعبية الوطنية بتقديمها قريباً.

ماذا بخصوص مشروعات التنمية؟

● نسمع بحلول كثيرة لقضايا عديدة، منها التأمين الصحي المتقاعد الذي تم إقراره ولم نجد شيئاً على أرض الواقع، نسمع بالكثير من المشاريع التي لم نرها متحققة، كما نسمع بميزانيات الممترو، ولكن لم نشهد حتى اللحظة انطلاقته المشروع، وهنا نتساءل أين الخليجي؟

المساعدات للمستحقين:

الشأن الخارجي والمساعدات المقدمة من الكويت للبلد المنكوبة بسبب الدروب وخصوصاً العربية منها؟

● الإنسان لا يقدر بثمن، فما يحصل في دولة سورية التفقة بسبب من إبادات وانتشار التفقة بسبب التمسك بالكرسي أقرن مشاكل كثيرة وعطل الشعب السوري، وجعله بلجاً لدول الغرب.

دول الخليج ومنها الكويت ممثلة بصاحب السمو الأمير قامت بجمع التبرعات للأشقاء، ولكن نريد أن نذهب هذه المساعدات إلى المستحقين مباشرة لا أن تصل لأيدي الهلال الأحمر السوري الذي ياتمر بامر النظام، فنحن ضد هذا النظام.

وهنا لا بد من أن نذكر أن الإعلام مقصر جداً، وبعض الحكومات مقصرة أيضاً تجاه ما يحصل في أركان ومبانيهم، وبورما، فالمسلمون يقتلون جماعياً أطفالاً وكباراً ونساءً، وابتاتوا يتفنونون في قتلهم بيتنا نرى أن المسلمون يقتلون وتوكل لحومهم برعاية حكومية، أين الضمير الإنساني ليسوا إخواننا لنا؟!.

الندوات التي أطلقتها نصرة العمالة والمضطهدين، برأيك ما السبب وراء هذه الشهرة الواسعة خلال وقت قصير؟ وما المسؤولية التي تتجدون انفسكم تحملونها لمستقبل الحركة؟

● محبة الشارع التي حصلنا عليها نابعة من المصادقية في مواقفنا، فهناك في الكويت تسارات عمرها تجاوز الـ 60 عاماً نود أن نعلم ماذا قدمت؟ هل لديها برامج عمل واضحة للشعب أم هي مبهمة؟ نحن واصلنا لهذا المستوى الجيد بفضل تبنينا جميع المطالب، وتقديمنا لاقتراحات شعبية للشعب فقط، وليست لمصالح شخصية، ونتحصدى جميع التيارات المعارضة لنا أن يقدموا دليل واضحاً أننا استفدنا من أي شيء، نحن حققنا شيئاً واحداً وهو حب الشعب لنا فالقياديون أناس من العامة، والقادم هو الأفضل لمصالح الكويت.

العلاج بالخارج

نود الحديث بشكل مختصر عن بعض المسائل المرتبطة بالجوانب الخدمية والسياسية في البلاد، فعلى سبيل المثال، كيف تقيمون الوضع الصحي وما أجندتكم لتطويره ومخاطبة العتئين به؟

● الوضع الصحي مترد بشكل كبير في البلاد، وللأسف الشديد العلاج في الخارج يكلف الدولة المليارات، وقد صرحنا سابقاً بأن يتم بناء أرفق المستشفيات الأطباء والاستغناء عن العلاج بالخارج، وأن يكون المستشفى بخدم شريحة كبيرة وفيه أعداد مناسبة من الأسرة مع وضع خطة طوارئ، الكثير من مرضى العلاج بالخارج خصوصاً في ألمانيا ينتظرون 3 ساعات في المراجعة الأولى لهم ولا يوجد مناديب خاصة لهم، وهناك ترد في آلية العلاج بالخارج خصوصاً ما رايته بعيني في إحدى المدن الأوروبية.

في الوقت الحالي البلاد لا تمر بظروف أزمة، ومع ذلك نجد أن لدينا مستشفى الإعدام وأعني العدان يقوم بتخديم 600 ألف مواطن ومقيم، لا يوجد فيه 3 مكاتب للأطباء العموميين، فعندما يذهب المريض للانتظار ويرغب في دخول الفحص الأولي يجد أمامه 300 شخص، بالإضافة إلى أن غرف العناية المركزة صغيرة جداً جداً، والأمر في الحصول عليها يتناوب بين كل بعض المرضى لجدهم جالسين في مرمرات المستشفيات وهو ما لا يوجد في دول فقيرة جداً.

ومن هنا نطالب الحكومة بالغناء أجنحة الملاحظة في المستشفيات فهو أمر انقراض في الدول المتقدمة، المفترض أن يكون لكل مريض غرفة خاصة به، هذا الأمر سيساعد على منع انتشار الأمراض واحترام خصوصية كل مريض. فكيف تكون الكويت دولة متطورة، لا يمكن ذلك على الإطلاق إلا بتطوير المنظومة الصحية وعلى رأسها المستشفيات وتوزيعها بشكل صحيح في كل محافظة بحيث لا يكون عددها عن 3 مستشفيات في كل محافظة مع مستشفى للأطفال أسوة بكل دول العالم.

أقولها بكل صراحة يجب إغلاق مستشفى العدان، وإنشاء مستشفى متكامل في منطقة الهيمان المنكوبة، وأقترح أيضاً تطوير المستوصفات وتوفير 50 سريراً للملاحظة لتخفيف العبء عن المستشفيات الحالية، تصور أن كل مستوصف بمنزلة

الخارجية والعالمية.

على من تم عرض القانون حتى الآن؟ وهل هناك مراجعات له أم أنه جاهز بكامل تفاصيله، وهل لديكم نية لوضع مذكرات تفصيلية؟

● أول من تعهد بحماية القانون وتبناه، وكان هناك اجتماعان في مكتبه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي قال: نحن نرفض رفضاً قاطعاً الاحتكار ويجب أن تكون النقابات للجميع، وقد قمنا بتقديم القانون متكامل وكاملاً للمجلس قبل دور الانعقاد، وجرى بيننا وبين النائب عبدالله الطرجي اتصال أكد خلاله تبنينه للقانون.

حالياً قسام النائب د. خليل عبدالله أبيل بلقائنا وتمت المناقشة وتعديل بعض النقاط لمصالح الشعب الكويتي، ووعداً أن يكون القانون على طاولة الحوار في القرب العاجل، وتكون الحركة الشعبية الوطنية حاضرة في الاجتماع لكونها هي من وضع القانون لتوضيح بعض النقاط التي عليها اختلاف وتامل أن يرى الدور قريباً.

يرى البعض أن السبب وراء التوجه نحو العمالة هو أن الدكم كان رئيساً سابقاً للاتحاد العام للعمال، ما تأثيرات ذلك في هذا التوجه؟

● تأثرت كثيراً بوالدي الرئيس الأسبق للاتحاد راشد فلاح الحجيلان الذي يعتبره الكثيرون زعيماً للعمل النقابي لأن في عهده تم حل الكثير من المشكلات، وجرى دعم الانتفاضة الفلسطينية، فأول من قام بدعمها من الهيئات الشعبية رسمياً هو الاتحاد العام لعمال الكويت برئاسة في منتصف الثمانينيات، وتم جمع التبرعات مرتين لمصالح الشعب الفلسطيني مع تكثيف الفعاليات النقابية من خلال المعهد النقابي حيث كانت هناك دورات تدريبية تثقيفية، وكان حرصاً على إرسال الموظفين للتعرف على العمل النقابي ليكونوا في الطليعة دائماً.

تأثرت كثيراً نقابياً وسياسياً بوالدي فهو شخصية محترمة وعقلانية، ولم يحنز لأي طرف فهو مستقل وقاعد مستقلاً واقتصر باتي ابن زعيم العمل النقابي راشد فلاح الحجيلان.

الاستماع للمطالب الشعبية

باعتقادك الكويت بحاجة إلى حركات يتم إنشاؤها بين الحين والآخر، وهل هي حالة صحية أم أن هناك كما يقال تراف في تشكيل مثل هذه الحركات والنسجعات والأحزاب؟

● نعم هي حالة صحية من الدرجة الأولى، فالذي يريد الإصلاح وله تحالفات إصلاحية لا مصلحة له أبداً أن يقود ويقدم أفكاراً تطويرية تجاه الوطن، أنا مع قانون إتاحة الأحزاب والسماع لها بالتواجد، وهي موجودة منذ الأربعينيات، كالتيار اليساري القومي، والتحالف الوطني والمخبر الديموقراطي، فهناك تيارات كثيرة في الكويت تعمل ولكن لا بد من قانون يتيح لها المجال وتساهم الدولة في الإصلاح وعتل القيادة الشعبية. لا بد من تشكيل لجنة حكومية برئاسة رئيس مجلس الوزراء للاجتماع الشهري مع رؤساء التيارات وطرح الأفكار والخطة المقدمة لتنمية الوطن، فلا تنمية بلا استماع إلى الرأي الآخر. أصبح الحركة الشعبية الوطنية صيت واسع خلال فترة بسيطة ولكن حضور قوي في بعض

الدولية هي الممثل العام لجميع العاملين في العالم من حكومات وأصحاب أعمال وعمال، والكويت للأسف هي من الدول التي تتم فيها عمليات الاتجار بالبشر من خلال مكاتب استخدام العمالة المنزلية التي وصل سعر الخادمة فيها إلى ما يقارب الـ 1500 دينار دون أي تحرك من الحكومة، ووضعنا حلاً جدياً من خلال الحركة الشعبية الوطنية وهو من في الصحف وتم نشره في العديد منها.

ما الذي تضمنه هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل تعلم أن إحدى النقابات لم تشهد انتخابات منذ 20 عاماً ونرى في كل دورة أو دورتين 8 سنوات أو 4 سنوات يتم التجديد لشخصين فقط بطريقة عجيبه غريبة، ويكون من القبيلة أو من الأقراب، وهذا السلوك لدينا مرفوض، فنحن في الكويت لا فرق لدينا بين بدوي وحضري ولا يوجد تمييز عسري، وهو ما يدعو إليه صاحب السمو، والعقلاء على الدوام.

باعتقادك هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل ترى أن تكون الشركة ربحية أم خيرية فقط؟ بالطبع خيرية فإذا كانت شركة ربحية فلا طيناً ولا غداً الشر، سعود وللانجار بالبشر، نريد هيئة حكومية تستقدم العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

ما مآخذكم على النقابات؟ وصل عدد النقابات إلى 64 نقابة، وهي غير ملتزمة بقرارات الاتحاد ولا المادة 66، ونمادى العديد منها منذ العام 1993 وتحصد العمل النقابي ومات، وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الكويتيين لا يعرفون شيئاً عن العمل النقابي الذي يدافع عن حقوقهم ويمثلهم أمام الجهات المختلفة بحسب الانقابات الدولية.

القانون الجديد يفتح الباب للجميع للمشاركة في المؤتمر العام للاتحاد وليس 15 نقابة فقط، ويعطي الحرية للاتحاد والإشراف على الاتصادات المهنية كاتحاد القطاع الحكومي والبتسرول والنقابات النفطية والحكومية والخاصة، ويوسع الحرية للنقابية ويتيح التفرع النقابي.

التفرع النقابي

تحدثت عن التفرع النقابي، يرى البعض أنه يسهم في تعطيل الأعمال وليس من حق جميع النقابيين الحصول عليه؟ هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، فإذا أردنا للحركة القيادة أن تستمر وتكون في فئتنا فليعلمنا أن نمنح جميع النقابيين التفرع الكلي، وليس لشخص أو اثنين فقط كما هو معمول به حالياً، لماذا نفرح دائماً في الأشياء السلبية ولا ننظر إلى تجارب الآخرين، جميع النقابيين في كل دول العالم لديهم تفرع كلي إلا الكويت، لماذا لا نسال أنفسنا كيف سيقوم النقابي بدوره ممثلاً للعاملين وهو يقوم بعمله الثاني المهني، لا بد من التفرع الكامل لحضور الاجتماعات في الهيئات أو الوزارات أو المؤتمرات

الدولية هي الممثل العام لجميع العاملين في العالم من حكومات وأصحاب أعمال وعمال، والكويت للأسف هي من الدول التي تتم فيها عمليات الاتجار بالبشر من خلال مكاتب استخدام العمالة المنزلية التي وصل سعر الخادمة فيها إلى ما يقارب الـ 1500 دينار دون أي تحرك من الحكومة، ووضعنا حلاً جدياً من خلال الحركة الشعبية الوطنية وهو من في الصحف وتم نشره في العديد منها.

ما الذي تضمنه هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل تعلم أن إحدى النقابات لم تشهد انتخابات منذ 20 عاماً ونرى في كل دورة أو دورتين 8 سنوات أو 4 سنوات يتم التجديد لشخصين فقط بطريقة عجيبه غريبة، ويكون من القبيلة أو من الأقراب، وهذا السلوك لدينا مرفوض، فنحن في الكويت لا فرق لدينا بين بدوي وحضري ولا يوجد تمييز عسري، وهو ما يدعو إليه صاحب السمو، والعقلاء على الدوام.

باعتقادك هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل ترى أن تكون الشركة ربحية أم خيرية فقط؟ بالطبع خيرية فإذا كانت شركة ربحية فلا طيناً ولا غداً الشر، سعود وللانجار بالبشر، نريد هيئة حكومية تستقدم العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

ما مآخذكم على النقابات؟ وصل عدد النقابات إلى 64 نقابة، وهي غير ملتزمة بقرارات الاتحاد ولا المادة 66، ونمادى العديد منها منذ العام 1993 وتحصد العمل النقابي ومات، وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الكويتيين لا يعرفون شيئاً عن العمل النقابي الذي يدافع عن حقوقهم ويمثلهم أمام الجهات المختلفة بحسب الانقابات الدولية.

القانون الجديد يفتح الباب للجميع للمشاركة في المؤتمر العام للاتحاد وليس 15 نقابة فقط، ويعطي الحرية للاتحاد والإشراف على الاتصادات المهنية كاتحاد القطاع الحكومي والبتسرول والنقابات النفطية والحكومية والخاصة، ويوسع الحرية للنقابية ويتيح التفرع النقابي.

التفرع النقابي

تحدثت عن التفرع النقابي، يرى البعض أنه يسهم في تعطيل الأعمال وليس من حق جميع النقابيين الحصول عليه؟ هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، فإذا أردنا للحركة القيادة أن تستمر وتكون في فئتنا فليعلمنا أن نمنح جميع النقابيين التفرع الكلي، وليس لشخص أو اثنين فقط كما هو معمول به حالياً، لماذا نفرح دائماً في الأشياء السلبية ولا ننظر إلى تجارب الآخرين، جميع النقابيين في كل دول العالم لديهم تفرع كلي إلا الكويت، لماذا لا نسال أنفسنا كيف سيقوم النقابي بدوره ممثلاً للعاملين وهو يقوم بعمله الثاني المهني، لا بد من التفرع الكامل لحضور الاجتماعات في الهيئات أو الوزارات أو المؤتمرات

الدولية هي الممثل العام لجميع العاملين في العالم من حكومات وأصحاب أعمال وعمال، والكويت للأسف هي من الدول التي تتم فيها عمليات الاتجار بالبشر من خلال مكاتب استخدام العمالة المنزلية التي وصل سعر الخادمة فيها إلى ما يقارب الـ 1500 دينار دون أي تحرك من الحكومة، ووضعنا حلاً جدياً من خلال الحركة الشعبية الوطنية وهو من في الصحف وتم نشره في العديد منها.

ما الذي تضمنه هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل تعلم أن إحدى النقابات لم تشهد انتخابات منذ 20 عاماً ونرى في كل دورة أو دورتين 8 سنوات أو 4 سنوات يتم التجديد لشخصين فقط بطريقة عجيبه غريبة، ويكون من القبيلة أو من الأقراب، وهذا السلوك لدينا مرفوض، فنحن في الكويت لا فرق لدينا بين بدوي وحضري ولا يوجد تمييز عسري، وهو ما يدعو إليه صاحب السمو، والعقلاء على الدوام.

باعتقادك هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل ترى أن تكون الشركة ربحية أم خيرية فقط؟ بالطبع خيرية فإذا كانت شركة ربحية فلا طيناً ولا غداً الشر، سعود وللانجار بالبشر، نريد هيئة حكومية تستقدم العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

ما مآخذكم على النقابات؟ وصل عدد النقابات إلى 64 نقابة، وهي غير ملتزمة بقرارات الاتحاد ولا المادة 66، ونمادى العديد منها منذ العام 1993 وتحصد العمل النقابي ومات، وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الكويتيين لا يعرفون شيئاً عن العمل النقابي الذي يدافع عن حقوقهم ويمثلهم أمام الجهات المختلفة بحسب الانقابات الدولية.

القانون الجديد يفتح الباب للجميع للمشاركة في المؤتمر العام للاتحاد وليس 15 نقابة فقط، ويعطي الحرية للاتحاد والإشراف على الاتصادات المهنية كاتحاد القطاع الحكومي والبتسرول والنقابات النفطية والحكومية والخاصة، ويوسع الحرية للنقابية ويتيح التفرع النقابي.

التفرع النقابي

تحدثت عن التفرع النقابي، يرى البعض أنه يسهم في تعطيل الأعمال وليس من حق جميع النقابيين الحصول عليه؟ هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، فإذا أردنا للحركة القيادة أن تستمر وتكون في فئتنا فليعلمنا أن نمنح جميع النقابيين التفرع الكلي، وليس لشخص أو اثنين فقط كما هو معمول به حالياً، لماذا نفرح دائماً في الأشياء السلبية ولا ننظر إلى تجارب الآخرين، جميع النقابيين في كل دول العالم لديهم تفرع كلي إلا الكويت، لماذا لا نسال أنفسنا كيف سيقوم النقابي بدوره ممثلاً للعاملين وهو يقوم بعمله الثاني المهني، لا بد من التفرع الكامل لحضور الاجتماعات في الهيئات أو الوزارات أو المؤتمرات

الدولية هي الممثل العام لجميع العاملين في العالم من حكومات وأصحاب أعمال وعمال، والكويت للأسف هي من الدول التي تتم فيها عمليات الاتجار بالبشر من خلال مكاتب استخدام العمالة المنزلية التي وصل سعر الخادمة فيها إلى ما يقارب الـ 1500 دينار دون أي تحرك من الحكومة، ووضعنا حلاً جدياً من خلال الحركة الشعبية الوطنية وهو من في الصحف وتم نشره في العديد منها.

ما الذي تضمنه هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل تعلم أن إحدى النقابات لم تشهد انتخابات منذ 20 عاماً ونرى في كل دورة أو دورتين 8 سنوات أو 4 سنوات يتم التجديد لشخصين فقط بطريقة عجيبه غريبة، ويكون من القبيلة أو من الأقراب، وهذا السلوك لدينا مرفوض، فنحن في الكويت لا فرق لدينا بين بدوي وحضري ولا يوجد تمييز عسري، وهو ما يدعو إليه صاحب السمو، والعقلاء على الدوام.

باعتقادك هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل ترى أن تكون الشركة ربحية أم خيرية فقط؟ بالطبع خيرية فإذا كانت شركة ربحية فلا طيناً ولا غداً الشر، سعود وللانجار بالبشر، نريد هيئة حكومية تستقدم العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

ما مآخذكم على النقابات؟ وصل عدد النقابات إلى 64 نقابة، وهي غير ملتزمة بقرارات الاتحاد ولا المادة 66، ونمادى العديد منها منذ العام 1993 وتحصد العمل النقابي ومات، وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الكويتيين لا يعرفون شيئاً عن العمل النقابي الذي يدافع عن حقوقهم ويمثلهم أمام الجهات المختلفة بحسب الانقابات الدولية.

القانون الجديد يفتح الباب للجميع للمشاركة في المؤتمر العام للاتحاد وليس 15 نقابة فقط، ويعطي الحرية للاتحاد والإشراف على الاتصادات المهنية كاتحاد القطاع الحكومي والبتسرول والنقابات النفطية والحكومية والخاصة، ويوسع الحرية للنقابية ويتيح التفرع النقابي.

التفرع النقابي

تحدثت عن التفرع النقابي، يرى البعض أنه يسهم في تعطيل الأعمال وليس من حق جميع النقابيين الحصول عليه؟ هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، فإذا أردنا للحركة القيادة أن تستمر وتكون في فئتنا فليعلمنا أن نمنح جميع النقابيين التفرع الكلي، وليس لشخص أو اثنين فقط كما هو معمول به حالياً، لماذا نفرح دائماً في الأشياء السلبية ولا ننظر إلى تجارب الآخرين، جميع النقابيين في كل دول العالم لديهم تفرع كلي إلا الكويت، لماذا لا نسال أنفسنا كيف سيقوم النقابي بدوره ممثلاً للعاملين وهو يقوم بعمله الثاني المهني، لا بد من التفرع الكامل لحضور الاجتماعات في الهيئات أو الوزارات أو المؤتمرات

الدولية هي الممثل العام لجميع العاملين في العالم من حكومات وأصحاب أعمال وعمال، والكويت للأسف هي من الدول التي تتم فيها عمليات الاتجار بالبشر من خلال مكاتب استخدام العمالة المنزلية التي وصل سعر الخادمة فيها إلى ما يقارب الـ 1500 دينار دون أي تحرك من الحكومة، ووضعنا حلاً جدياً من خلال الحركة الشعبية الوطنية وهو من في الصحف وتم نشره في العديد منها.

ما الذي تضمنه هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل تعلم أن إحدى النقابات لم تشهد انتخابات منذ 20 عاماً ونرى في كل دورة أو دورتين 8 سنوات أو 4 سنوات يتم التجديد لشخصين فقط بطريقة عجيبه غريبة، ويكون من القبيلة أو من الأقراب، وهذا السلوك لدينا مرفوض، فنحن في الكويت لا فرق لدينا بين بدوي وحضري ولا يوجد تمييز عسري، وهو ما يدعو إليه صاحب السمو، والعقلاء على الدوام.

باعتقادك هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل ترى أن تكون الشركة ربحية أم خيرية فقط؟ بالطبع خيرية فإذا كانت شركة ربحية فلا طيناً ولا غداً الشر، سعود وللانجار بالبشر، نريد هيئة حكومية تستقدم العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

ما مآخذكم على النقابات؟ وصل عدد النقابات إلى 64 نقابة، وهي غير ملتزمة بقرارات الاتحاد ولا المادة 66، ونمادى العديد منها منذ العام 1993 وتحصد العمل النقابي ومات، وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الكويتيين لا يعرفون شيئاً عن العمل النقابي الذي يدافع عن حقوقهم ويمثلهم أمام الجهات المختلفة بحسب الانقابات الدولية.

القانون الجديد يفتح الباب للجميع للمشاركة في المؤتمر العام للاتحاد وليس 15 نقابة فقط، ويعطي الحرية للاتحاد والإشراف على الاتصادات المهنية كاتحاد القطاع الحكومي والبتسرول والنقابات النفطية والحكومية والخاصة، ويوسع الحرية للنقابية ويتيح التفرع النقابي.

التفرع النقابي

تحدثت عن التفرع النقابي، يرى البعض أنه يسهم في تعطيل الأعمال وليس من حق جميع النقابيين الحصول عليه؟ هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، فإذا أردنا للحركة القيادة أن تستمر وتكون في فئتنا فليعلمنا أن نمنح جميع النقابيين التفرع الكلي، وليس لشخص أو اثنين فقط كما هو معمول به حالياً، لماذا نفرح دائماً في الأشياء السلبية ولا ننظر إلى تجارب الآخرين، جميع النقابيين في كل دول العالم لديهم تفرع كلي إلا الكويت، لماذا لا نسال أنفسنا كيف سيقوم النقابي بدوره ممثلاً للعاملين وهو يقوم بعمله الثاني المهني، لا بد من التفرع الكامل لحضور الاجتماعات في الهيئات أو الوزارات أو المؤتمرات

الدولية هي الممثل العام لجميع العاملين في العالم من حكومات وأصحاب أعمال وعمال، والكويت للأسف هي من الدول التي تتم فيها عمليات الاتجار بالبشر من خلال مكاتب استخدام العمالة المنزلية التي وصل سعر الخادمة فيها إلى ما يقارب الـ 1500 دينار دون أي تحرك من الحكومة، ووضعنا حلاً جدياً من خلال الحركة الشعبية الوطنية وهو من في الصحف وتم نشره في العديد منها.

ما الذي تضمنه هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل تعلم أن إحدى النقابات لم تشهد انتخابات منذ 20 عاماً ونرى في كل دورة أو دورتين 8 سنوات أو 4 سنوات يتم التجديد لشخصين فقط بطريقة عجيبه غريبة، ويكون من القبيلة أو من الأقراب، وهذا السلوك لدينا مرفوض، فنحن في الكويت لا فرق لدينا بين بدوي وحضري ولا يوجد تمييز عسري، وهو ما يدعو إليه صاحب السمو، والعقلاء على الدوام.

باعتقادك هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل ترى أن تكون الشركة ربحية أم خيرية فقط؟ بالطبع خيرية فإذا كانت شركة ربحية فلا طيناً ولا غداً الشر، سعود وللانجار بالبشر، نريد هيئة حكومية تستقدم العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

ما مآخذكم على النقابات؟ وصل عدد النقابات إلى 64 نقابة، وهي غير ملتزمة بقرارات الاتحاد ولا المادة 66، ونمادى العديد منها منذ العام 1993 وتحصد العمل النقابي ومات، وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الكويتيين لا يعرفون شيئاً عن العمل النقابي الذي يدافع عن حقوقهم ويمثلهم أمام الجهات المختلفة بحسب الانقابات الدولية.

القانون الجديد يفتح الباب للجميع للمشاركة في المؤتمر العام للاتحاد وليس 15 نقابة فقط، ويعطي الحرية للاتحاد والإشراف على الاتصادات المهنية كاتحاد القطاع الحكومي والبتسرول والنقابات النفطية والحكومية والخاصة، ويوسع الحرية للنقابية ويتيح التفرع النقابي.

التفرع النقابي

تحدثت عن التفرع النقابي، يرى البعض أنه يسهم في تعطيل الأعمال وليس من حق جميع النقابيين الحصول عليه؟ هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، فإذا أردنا للحركة القيادة أن تستمر وتكون في فئتنا فليعلمنا أن نمنح جميع النقابيين التفرع الكلي، وليس لشخص أو اثنين فقط كما هو معمول به حالياً، لماذا نفرح دائماً في الأشياء السلبية ولا ننظر إلى تجارب الآخرين، جميع النقابيين في كل دول العالم لديهم تفرع كلي إلا الكويت، لماذا لا نسال أنفسنا كيف سيقوم النقابي بدوره ممثلاً للعاملين وهو يقوم بعمله الثاني المهني، لا بد من التفرع الكامل لحضور الاجتماعات في الهيئات أو الوزارات أو المؤتمرات

الدولية هي الممثل العام لجميع العاملين في العالم من حكومات وأصحاب أعمال وعمال، والكويت للأسف هي من الدول التي تتم فيها عمليات الاتجار بالبشر من خلال مكاتب استخدام العمالة المنزلية التي وصل سعر الخادمة فيها إلى ما يقارب الـ 1500 دينار دون أي تحرك من الحكومة، ووضعنا حلاً جدياً من خلال الحركة الشعبية الوطنية وهو من في الصحف وتم نشره في العديد منها.

ما الذي تضمنه هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل تعلم أن إحدى النقابات لم تشهد انتخابات منذ 20 عاماً ونرى في كل دورة أو دورتين 8 سنوات أو 4 سنوات يتم التجديد لشخصين فقط بطريقة عجيبه غريبة، ويكون من القبيلة أو من الأقراب، وهذا السلوك لدينا مرفوض، فنحن في الكويت لا فرق لدينا بين بدوي وحضري ولا يوجد تمييز عسري، وهو ما يدعو إليه صاحب السمو، والعقلاء على الدوام.

باعتقادك هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

هل ترى أن تكون الشركة ربحية أم خيرية فقط؟ بالطبع خيرية فإذا كانت شركة ربحية فلا طيناً ولا غداً الشر، سعود وللانجار بالبشر، نريد هيئة حكومية تستقدم العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.

ما مآخذكم على النقابات؟ وصل عدد النقابات إلى 64 نقابة، وهي غير ملتزمة بقرارات الاتحاد ولا المادة 66، ونمادى العديد منها منذ العام 1993 وتحصد العمل النقابي ومات، وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الكويتيين لا يعرفون شيئاً عن العمل النقابي الذي يدافع عن حقوقهم ويمثلهم أمام الجهات المختلفة بحسب الانقابات الدولية.

القانون الجديد يفتح الباب للجميع للمشاركة في المؤتمر العام للاتحاد وليس 15 نقابة فقط، ويعطي الحرية للاتحاد والإشراف على الاتصادات المهنية كاتحاد القطاع الحكومي والبتسرول والنقابات النفطية والحكومية والخاصة، ويوسع الحرية للنقابية ويتيح التفرع النقابي.

التفرع النقابي

تحدثت عن التفرع النقابي، يرى البعض أنه يسهم في تعطيل الأعمال وليس من حق جميع النقابيين الحصول عليه؟ هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، فإذا أردنا للحركة القيادة أن تستمر وتكون في فئتنا فليعلمنا أن نمنح جميع النقابيين التفرع الكلي، وليس لشخص أو اثنين فقط كما هو معمول به حالياً، لماذا نفرح دائماً في الأشياء السلبية ولا ننظر إلى تجارب الآخرين، جميع النقابيين في كل دول العالم لديهم تفرع كلي إلا الكويت، لماذا لا نسال أنفسنا كيف سيقوم النقابي بدوره ممثلاً للعاملين وهو يقوم بعمله الثاني المهني، لا بد من التفرع الكامل لحضور الاجتماعات في الهيئات أو الوزارات أو المؤتمرات

الدولية هي الممثل العام لجميع العاملين في العالم من حكومات وأصحاب أعمال وعمال، والكويت للأسف هي من الدول التي تتم فيها عمليات الاتجار بالبشر من خلال مكاتب استخدام العمالة المنزلية التي وصل سعر الخادمة فيها إلى ما يقارب الـ 1500 دينار دون أي تحرك من الحكومة، ووضعنا حلاً جدياً من خلال الحركة الشعبية الوطنية وهو من في الصحف وتم نشره في العديد منها.

ما الذي تضمنه هذا المقترح؟ قلنا لا بد من أن تكون هناك هيئة تابعة لوزارة الداخلية أو وزارة الشؤون تقوم باستقدام العمالة المنزلية، ولها فرع في كل منطقة أسوة بخدمة المواطن، ويكون السعر رمزياً، ويشتمل فقط على تذكرة السفر.